Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

التأصيل المفاهيمي والنظري للديمقراطية التشاركية

Conceptual and theoretical rooting of participatory democracy

زينب شكيرو، Chekirou Zineb 1، فتيحة ليتيم، Litim Fatiha 2

[1] طالبة دكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مخبر القانون العمران والمدينة

Doctoral Student, Badji mokhtar, Annaba university, Faculty of law and political sciences, Department of political sciences, Badji mokhtar, Annaba university, Urbun and city law laboratory

zineb.chekirou@univ-annaba.org

[2] أستاذة الحقوق والعلوم السياسية-قسم العلوم السياسية – جامعة باجي مختار– عنابة

Faculty of law and political sciences, Badji mokhtar, Annaba university, Urbun and city law laboratory

fatiha.litim@univ-annaba.org

المؤلف المرسل: زينب شكيرو chekirou zineb الإيميل: chekirou_zineb@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 08- 05- 2024 تاريخ القبول : 19 – 06- 2024

الملخص:

تعتبر الديمقراطية التشاركية منظورا متكاملا لإعادة تشكيل الأدوار والعلاقات بين الجماعات المحلية والفاعلين المحليين من بينهم المجتمع المدني، بتشارك التسيير المحلي عبر عدد من الآليات، التي تخول لهم المشاركة موسعة وفعالة في عملية صنع القرار، و في إعادة النظر في مفهوم المشاركة المحدودة المنحصرة في التمثيلية السياسية، كما ان الارتكاز على مفهوم الديمقراطية التشاركية يمكن من معالجة جملة من الإشكالات المتعلقة بعلاقة الدولة بالمجتمع والمواطنين، بتنمية فعل المشاركة داخل المجتمع، ودمقرطة المجتمع ومأسسة آليات عمله بما يحقق التنمية المحلية. وعليه تتناول هذه الدراسة التأصيل المفاهيمي والنظري للديمقراطية التشاركية، والآليات الكفيلة بتحقيقها.

الكلمات المفتاحية: التسيير المحلي، المشاركة، الديمقراطية التشاركية، الفواعل المحليين.

Abstract:

Participatory democracy is considered an integrated perspective for reshaping the roles and relationships between local groups and local actors, including civil society, by sharing local governance through a number of mechanisms that allows them to participate extensively and effectively in the decision-making process, and for reconsidering the concept of limited participation confined to political representation. Also, the concept of participatory democracy enables us to address a number of issues related to the relationship of the State with society and citizens, by developing the act of participation within society, democratizing society and institutionalizing its working mechanisms to achieve local development. Therefore, this study deals with the conceptual and theoretical foundation of participatory democracy and the mechanisms to achieve it.

Keywords: local management, democracy, democracy participatory, participation.

مقدمة:

تتمظهر الديمقراطية التمثيلية في انتخاب المواطنين لممثليهم، والذين توكل لهم مهمة التسيير المحلي والوطني للشؤون العامة للمواطنين، وعلى هذا الأساس تعتبر الانتخابات من أهم الآليات لتحقيق وتجسيد الديمقراطية التمثيلية، هذه الأخيرة التي يتم من خلالها تجسيد التعبير العام ومعرفة التوجه العام للمواطنين، لكن رغم المنطق النظري الذي يحكم الديمقراطية التمثيلية من الجانب النظري، إلا أنها من الناحية العملية سرعان ما ثبتت قصورها بصورة خاصة بعد التطور الذي شهدته المجتمعات على مستوى العالم، ويمكن القول انه أصبح هناك أزمة للديمقراطية التمثيلية، وكان لزاما إيجاد حلول من خلال التجديد الاجتماعي عن طريق آلية إشراك المواطن في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونه، مما ساهم في ظهور مفهوم" الديمقراطية التشاركية"، ومن هنا تشكل اهتمام الباحثين والممارسين السياسيين لمفهوم الديمقراطية التشاركية، من خلال العمل على تطويرها وتطوير الآليات الضرورية لتنفيذها.

وتأسيسا على ما سبق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية:

هل يمكن لمفهوم الديمقراطية التشاركية أن يشكل منظور متكامل، يؤطر مسألة مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في بنية التسيير المحلي؟ وبأية آليات يطبق هذا المنظور؟ وكيف يتم تقييم تطبيقه؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، سيتم تقسيم الورقة البحثية الى المحاور التالية:

- المحور الأول: التشاركية: تشكل المفهوم ومرتكزات البنية
- المحور الثاني: مستويات وآليات الديمقراطية التشاركية.
- المحور الثالث: الديمقراطية التشاركية: الصعوبة وتثبيت المشاركة.

اما بخصوص المنهج، فقد استعمل في الدراسة المنهج البنيوي الوظيفي، من خلال الحرص على تحليل البنية وتوصيفها، مع تحليلي الأدوار المتصلة بها.

المحور الأول: الديمقراطية التشاركية: تشكل المفهوم ومرتكزات البنية

إن مفهوم الديمقراطية التشاركية، كأي مفهوم، له تاريخ يميزه ويطبعه ضمن صيرورته بخصائص ومعاني، والعودة إلى نشأة المصطلح وإلى مساره المتعرج في التاريخ، مهمة للغاية لأنها تساعد على تحديد خصائص المفهوم، ويضعه في سياقه التاريخي

أولا: سياق الديمقراطية التشاركية: الأزمة و المخرج

تشير معظم البحوث والدراسات التي تناولت إشكالية الديمقراطية التشاركية إلى أن الفضل في بروزها يرجع إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينات من القرن الماضي، حيث أن مواجهة الفقر والتهميش كانتا من بين العناصر الأساسية في الكشف عن أهمية الديمقراطية التشاركية[1]. وذلك بإشراك المواطنين وإقحامهم في تسيير شؤونهم واتخاذ القرارات السياسية والحرص على تنفيذها من طرف الهيئات الرسمية المنتخبة.

يمكننا القول أن الديمقراطية التشاركية تجلت كمصطلح (تسمية) نهاية الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا عندما بدأت بعض ملامح القصور تظهر على الديمقراطية التمثيلية فيما سماه عالم النفس الأمريكي ومؤسسي الفلسفة البراغمتية جون ديوي (JOHN DEWY) بـ: أزمة الديمقراطية التمثيلية أين بدأت بعض إرهاصات عدم الرضا والاحتجاج من طرف العديد من الحركات الاجتماعية (الحقوقية، النسوية، الطلابية، البيئية.....وغيرها) ضد الحكومات في بعض الدول[2].

ففي فرنسا، بدأت بوادر الإهتمام بالديمقراطية التشاركية في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، فيما عرف آنذاك بالنزاعات الحضرية الجديدة، حيث ظهرت حركات معارضة واسعة النطاق لمشاريع تخص أساسا التهيئة الحضرية، ووجدت الديمقراطية التشاركية مكانا لها بعد ذلك في الثمانينات من خلال ما اصطلح عليه بسياسة المدنية[3]،

كما أنه منذ بروز التجربة الراقية في الديمقراطية التشاركية بمدينة "مونتو ألغيري" في السبعينات من القرن الماضي حول الميزانية التشاركية التي تحولت الى مرجع سياسي[4]. ساهمت بشكل كبير في بروز المفهوم وانتشاره في أوروبا.

أما في دول العالم الثالث فالديمقراطية التشاركية جاءت مكملة لبعض الجوانب الناقصة في الديمقراطية التمثيلية التي لم تنجح في دول العالم الثالث نظرا لمعاناتها مع العنف

السياسي وحالة عدم الاستقرار الناتجة عن النزاعات السياسية وأزمات التنمية.

فضلا عن التحولات الأساسية المعاصرة ساهمت في تقوية مشاركة المواطنين في التسيير العمومي، أساسها أزمة الديمقراطية التمثيلية، كما تمثلت في أن الإدارة العامة عرفت اقحاما من طرف المجتمع المدني والفاعلين والشبكات المحلية، التي ام تعد تقبل بعدم مشاركتها، إضافة الى تغير دورها (الإدارة العامة) فأصبحت تقوم بدور مزود للخدمات كفاعل في الحياة الاقتصادية ومدمج للمرتفقين والخواص وباقي الفاعلين الاجتماعيين، كما توجد أسباب أخرى متعلقة بانتشار التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، التي أصبحت توفر فضاءا واسعا للاستشارة.، إضافة الى زيادة التعقيدات في تلبية حاجيات المجتمعات، كما انه حدثت تغييرات في سلوكيات المواطن تجاه الإدارة والدولة، هذا الأخير لم يعد يقبل بالسلطوية والتحكم. وعليه يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تستهدف دمقرطة الديمقراطية نفسها لأنها تخلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن التسيير العمومي، وإدارة شؤونه بنفسه.

ثانيا: مفهوم الديمقراطية التشاركية

يعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية من أكثر المفاهيم حداثة في حقل العلوم الاجتماعية، وأكثرها تداولا من طرف الباحثين وممارسي السياسية، إلا أن التوظيف لهذا المفهوم يقابله نقص في فهم وضبط دلالته، فطرح مفهوم الديمقراطية التشاركية يثير العديد من التساؤلات حول ماهية المفهوم.

يعرفها "الأمين شريط" بأنها:" هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم...[5]".

وقد عرفها "ريان فوت" RIAN VOET بأنها تتطلب قدرا كبيرا من الجهد والعمل التطوعي من كل مواطن عادي مع إلزامية تمكين الفواعل الاجتماعية وهذا من منطلق إدراج الاستشارة الجماهرية في مداخل صناعة القرار والسياسة العامة للدولة[6].

ركز تعريف ريان فوت على الرجوع إلى المواطنين عند عملية رسم السياسات العمومية، وهذه هو أهم ركن تتحقق بواسطته الديمقراطية التشاركية، إلا أنه مثل هذا التعريف السابق لم يتطرق إلى الأسس المتبقية للمفهوم، يتم الوقوف وفقا لمفهومها فقط عند الاستشارة وإبداء الرأي، إلا أن الديمقراطية التشاركية تحمل بعدا أكبر من ذلك بتعزيز الصلاحيات للمواطنين في اتخاذ القرار.

انطلاقا من تعريفات الديمقراطية التشاركية تتضح لنا أنها تتفق حول ضرورة إشراك المواطنين في تسيير شؤونه سواء على المستوى المركزي أو المحلي، بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص التي تميز هذا المفهوم أبرزها:

- أنها ذات بعد محلي أكثر منه وطني،
- أنها ديمقراطية تنطلق من الأسفل وليست عملية من أعلى إلى أسفل،
- أنها أكثر تفاعلية وديناميكية من الديمقراطية التمثيلية.

وعليه يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها نمط متطور للديمقراطية الكلاسيكية، جاء ليقلل من النقائص التي تم تسجيلها عند تطبيق الديمقراطية التمثيلية أو النيابية، وتمثل الديمقراطية التشاركية جملة من الآليات والإجراءات التي تمكن من إشراك المواطنين في تسيير الحياة العامة، وهذا من خلال إعطائهم مكانة حقيقية في رسم السياسات العامة للدولة، وتمتين الدور الذي يلعبونه في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة سواء على الصعيد الوطني و/ أو خاصة على الصعيد المحلي.

فالديمقراطية التشاركية تعتبر مقاربة يتم من خلالها ضمان مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في اتخاذ القرارات العمومية، وهي وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، ومبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة المحلية في تسيير الشأن العام المحلي، وتهدف إلى مساهمة المواطنين في إيجاد الحلول المناسبة لحاجياتهم ومشاكلهم وتحسين جودة وفعالية الخدمات العمومية.

المحور الثاني: مستويات وآليات الديمقراطية التشاركية

إن الديمقراطية التشاركية ليست قواعد تصورية وحسب، بل تتضمن مستويات وآليات، وتختلف لاختلاف الأداة التي تم اختيارها، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين 04 أربعة مستويات وهي: الإعلام، الاستشارة، التشاور واتخاذ القرار، ويمكن تحديد لكل مستوى مجموعة من الآليات الكفيلة بضمان مشاركة المواطن في التنمية المحلية.

أولا: الإعلام

تضع الإدارة يشكل مسبق تحت تصرف الشعب (بصورة مباشرة فاعلة) أو على الأقل تسهل اطلاعه (بصورة غير مباشرة) على المعلومات التي تهم المواطنين، ولكي تكون المعلومة نافعة وفاعلة يجب أن تتمحور حول مستلزمات التطور المستدام، وتتعلق بالنوعية التي تكمن في الواقع بتزويد الشعب بالمعلومات المكملة[7].

وتتمثل الأدوات المتعلقة بالإعلام (المعلومات): في لجان الأحياء، المشاركة الإلكترونية، ندوة إعلامية، مكتب المعلومات والخدمات للمواطنين:

1. لجان الأحياء: تختلف تسمية لجان الأحياء من بلد لأخر فهي تعرف باسم "لجان مصلحة الحي " في فرنسا ويطلق عليه اسم "لجان المواطنين" في كندا،[8] وهي تمثل فضاء إعلاميا يسمح بفتح قنوات الاتصال بين المواطنين والمجالس المحلية، كما تمثل الهيئة القاعدية التي يتمكن بها المواطنون من إيصال انشغالاتهم وطلباتهم إلى البلدية.

ويمكن اعتبار لجنة الحي نواة الديمقراطية التشاركية والتسيير التشاركي للدولة تهدف إلى النشأة الاجتماعية وتحقيق الوحدة الاجتماعية، تحسين العلاقة بين المواطن والادارة، تسخير كافة الوسائل المادية والبشرية لمصلحة الحي. كما أنها تمكن من زيادة صلابة هيكلة ومأسسة الجماعات المحلية

2. المشاركة الإلكترونية: مع ظهور الأنترنت شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة، برزت العديد من المبادرات التي تعتمد على هذه التقنيات الحديثة من أجل تكريس مبادئ التشاركية وذلك عن طريق استعمال جميع الوسائل الإلكترونية التواصلية الممكنة من طرف جميع المواطنين من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بالنشاط العام، ومن اجل صيغة الاقتراحات والآراء، ثم التويت على التصرف المتعلق بهذا النشاط العام.

إن ذلك ما لا يمكن تحقيقه دون تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تسمح بتقريب المواطنين من المعلومات والمشاركة السهلة والمتطورة في التسيير المحلي.

3. ندوة إعلامية: غالبا ما تكون الندوات الإعلامية للمواطنين هو الشكل الأكثر شيوعا لاجتماعات المواطنين، ويمكن تنظيمها مباشرة في المجلس الشعبي البلدي أو في مكان عمومي آخر، ومع ذلك سيكون من الضروري تحديد الرسالة التي ستتم مشاركتها وكيف سيتم تقديمها لضمان نقل جميع المعلومات.

ثانيا: الاستشارة والتشاور

تعبر الاستشارة العمومية إجراء يكفل للشعب إقامة نوع من الحوار المفيد مع الجهاز المسؤول على اتخاذ القرارات، والذي يكون له صيغة توضيحية اختيارية، ولا يفرض التزاما قانونيا على عاتق هذا المسؤول اعتناق أو تبني النتائج المستخلصة من هذا الحوار[9]. إذ تقوم الجماعة المحلية بإعلام المواطنين حول مشاريع محددة وتطلب منهم آرائهم بصورة مسبقة ويجد المواطنون أنفسهم في موقع الملاحظين غير أن الجماعة المحلية يمكنها توجيه خياراتها وقراراتها وفقا الآراء والملاحظات التي يعبرون عنها.

أما التشاور فيتم تحقيقه عن طريق الاهتمام بآراء المواطنين، إذ تجري العملية المحلية حوارا مع المتشاركين وتنشئ فضاء لذلك، يتم إعلام المواطنين بمشروع أو بقرار يجب اتخاذه ويمكنهم اقتراح أفكار وإبلاغ أصواتهم ويمكن أن تجبر الجماعة المحلية على أخذ مقترحات المواطنين بعين الاعتبار عند اتخاذها القرار، وبذلك يسمح التشاور بإدماج المواطنين والفاعلين المحليين بشكل مباشر وأكثر فعالية في مسار إعداد القرار عندما يتعلق الأمر بمشروع معين.

تتمثل الأدوات الخاصة بالتشاور والاستشارة: في تقديم العرائض، المبادرة الشعبية، الاستفتاء الشعبي المحلي، استشارة المواطنين من خلال مؤسسات المجتمع المدني، اللجان الاستشارية، ندوات المواطنين، الاستقصاء العمومي.

1. تقديم العرائض: هي طلب مرافق لعدد من التوقيعات دون سقف محدد، الهدف منها هو مساءلة السلطات حول مشكل خاص.

2. المبادرة الشعبية: هي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول باقتراحاته إلى مرحلة الاستفتاء وذلك بجمع عدد معين من التوقيعات، فهي تتحدد بعدد من التوقيعات، ويستطيع من خلالها ما يراه مناسبا للهيئات الوصية وهي تعتبر خطة عمل تطرح لمعالجة قضايا المجتمع المحلي وتتحول الى مشاريع تنموية يعتمد فيها على الموارد المحلية، وهذه الآلية تجمع مشاركة واسعة للمواطنين كما تنمي روح المبادرة لديهم.

3, الاستفتاء الشعبي المحلي: عبارة عن تصويت مباشر وهو آلية ناجعة لتحديد اتجاهات الرأي وهي أقرب وسيلة لتحقيق الديمقراطية التشاركية.

4, استشارة المواطنين من خلال مؤسسات المجتمع المدني: بهدف تبادل المعلومات في كلا الاتجاهين لمعرفة حاجات المواطنين المنتفعين بالمرافق العمومية ورأيهم واقتراحاتهم في القرارات المزمع اتخاذها ويمكن تصنيف أهم التجارب المعرفة فيما يلي، الاستشارات التلقائية المباشرة للمواطنين، أسلوب جمعيات الناخبين، المجالس الاستشارية الخارجية[10].

5, اللجان الاستشارية: يمكن أن تتكون هذه اللجان من عدة فئات من مواطنين، شباب، نساء، جماعات، أعيان. إلخ، وتجتمع هذه الجان في حالة وجود قرارات أو سياسات مطروحة للدراسة تحتاج استشارة المواطنين لأخذ رأيهم بخصوصها ومقترحات هذه اللجان ليست إلزامية للسلطة.

6, ندوات المواطنين: هي عبارة عن لقاء عدد من المواطنين للحوار والنقاش المباشر مع الخبراء بعد تحضير معمق لموضوع الندوة التي تنتهي بإصدار تقرير يتضمن قرارات أو توصيات الندوة حول الموضوع، وهذه الندوات قد تكون محلية أو جهوية أو حتى وطنية[11].

7. الاستقصاء العمومي: وهي آلية استشارية واسعة الانتشار، الهدف منها هو ضمان الإعلام والمشاركة تعمل بها فرنسا، بلجيكا وألمانية[12].

ثالثا: القرار المشترك (التعاون) المشاركة في اتخاذ القرار

تعتمد الديمقراطية التشاركية آليات متصدرة لتحقق مشاركة المواطنين في الفعل السياسي، ولعل أشهر آلية تعتمدها في ذلك ما يعرف بالقرار المشترك، حيث يعتبر أحد أعلى مستويات مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشؤون العامة.

إن المساهمة في صنع القرار مرحلة متقدمة من الديمقراطية التشاركية أين يكون فيه تفاوض ووعد اتفاق بين جميع الأطراف[13].

تتمثل الأدوات المتعلقة بالقرار المشترك في: المخططات الإستراتيجية التشاركية ومخططات التنمية المشتركة، الميزانية التشاركية.

1. المخططات الإستراتيجية التشاركية ومخططات التنمية المشتركة: تتواجد هذه الآلية بالخصوص في ألمانيا واسبانيا فهي تحاول إدماج مجموع العناصر المشكلة للنسق المحلي سواء كانت مجموعات مصالح أو جمعيات مهتمة بقضايا التنمية، وبذلك فهو يسمح بتكوين ورشات تسعى إلى برمجة مخططات تنموية لكن بصيغة تشاركية[14].عن طريق اشراك المواطنين وجميع الفاعلين المحليين في جميع مراحل اعداد مخططات التنمية بداية من مرحلة التشخيص وتحديد المشاكل والاولويات الى اعداد والتنفيذ والمتابعة والتقييم. وتعتبر المخططات الإستراتيجية تشاركية لأنه يتم تحديد واتخاذ قرارات ذات طبيعة تشاركية نابعة محليا أي تكون من الأسفل الى الأعلى وليس من الأعلى الى الأسفل، وتكون نابعة من إرادة الفواعل المحليين عامة والمواطن بصفة خاصة، إذ يتم اشراك كافة الأطراف السياسية المحلية.

2. الميزانية التشاركية: تعد الميزانية التشاركية آلية مبتكرة لتأسيس الديمقراطية التشاركية التي كانت عبارة عن فلسفة نظرية، لتصبح ممارسة عملية عبر إحداث بنيات تشاركية للميزانية تتم من خلاله مشاركة المواطنين.

وترجع الميزانية التشاركية إلى سنة 1988، حينما أطلق حزب العمال نظاما للميزانية التشاركية بمدينة " بورتو ألغيري" بالبرازيل، حيث اخذ إعداد الميزانية شكلا تداوليا متصاعدا وشفافا كليا، [15] فهي عمليات مبتكرة في صنع القرار، حيث يشارك المواطنون مباشرة في سياسة القرار واتخاذه، وتعقد اللقاءات على مدى السنة لمنح المواطنين الفرصة لتخصيص الموارد، وتحديد الأولويات ورصد الانفاق، فيتم بذلك إدماج المواطنون في عملية صنع السياسات العامة، كما تساهم في زيادة المساواة في عملية صنع القرار وتحقيق رضا المواطنين عن السياسات المحلية المنتهجة، وتوفر سبلا لجعل السياسة المالية موضوع حوار عام وتشرك الفاعلين المحليين في جميع مراحل الميزانية.

تعتبر آلية الميزانية التشاركية أرقى المعايير التشاركية بحيث يتم فيها الانتقال من التشاور إلى الاشتراك الحقيقي في صياغة الميزانيات المحلية.

رغم أن التكامل بين هذه العناصر الأربعة يرفه منسوب المشاركة إلا أنه على المستوى العملي، فإن المبادرات التشاركية في أغلب البلدان التي تمارس الديمقراطية التشاركية المحلية تنحصر في معظم الأحيان في الإعلام والاستشارة وفي أفضل الأحوال في التشاور، ونادرا ما يتم تطبيق آلية القرار المشترك، ويجدر التنويه بأن هذه المستويات الأربعة للمشاركة لا يستبعد أحدها الآخر بل

يمكنها أن تتكامل فيما بينها. وتجدر الإشارة أن الآليات المذكورة تتعلق فقط بالبعد المحلي، وتوفرها يمكن من بناء نموذج تشاركي بين الفواعل المحلية المواطن والجماعات المحلية، كما أن العلاقة التي تربط هذه الآليات من شأنها ان تزيد من مشاركة المواطن في التسيير المحلي

المحور الثالث: الديمقراطية التشاركية: الصعوبة وتثبيت المشاركة

إن تطبيق الديمقراطية التشاركية يواجهه صعوبات التمكين ضمن سياق تنافسي، وضمن حراك سياسي تتجاذب فيه قوى الحفاظ على الوضع القائم لفئة وشبكات وتحالفات بنيوية نشيطة، كما أن تثبيت قيم جديدة ضمن بيئة متشبعة بقيم سابقة لا يعتبر بالمر الهين.

أولا: صعوبة تطبيق وتحليل الديمقراطية التشاركية:

إن التجربة تبين في كثير من الدول النامية، بان الأنظمة الديمقراطية هي الأكثر قابلية لتشجيع الديمقراطية والمشاركة الشعبية الحقيقية.[16] فصعوبة تطبيق المشاركة تطرح إشكالية تطبيق الديمقراطية، فتطبيق المشاركة يتطلب مستوى معين من الممارسة الديمقراطية، فلا يمكن تطبيق المشاركة بدون تطبيق الديمقراطية.

ونظرا لعلاقة الترابط السابقة، فالأمر يزداد صعوبة في دول العالم الثالث حول مدى تطبيق الديمقراطية التشاركية، أمام المحاولات المتعددة لجلب أنظمة ديمقراطية غير متكيفة مع واقع العالم الثالث، والتي ما زالت لم تتجاوز بعد مرحة التمكين الديمقراطي، إذ يجب أولا بناء ديمقراطية بالشعب وللشعب، لا أن يتم جلبها من الخارج.

كما أن مرحلة المأسسة الديمقراطية تعتبر لازمة لمأسسة المشاركة، فتطبيق المشاركة مع عدم وجود ديمقراطية مؤسسة لا يعطي نتائج على أرض الواقع. فكما يؤكد التقرير الاممي حول المشاركة سنة 2003، بان الديمقراطية تحمل صعوباتها الخاصة، وتعتبر واحدة من الاخطار المحدقة بها"، كما يؤكد أن المشاركة نبات لا ينمو بسهولة في البيئة الإنسانية التي يقودها الجشع وقوى جماعات المصالح التي تضع عقبات كثيرة لمنع ولوج الناس الاقتصادية والسياسية[17]

مما سبق يظهر جليا صعوبة تطبيق الديمقراطية التشاركية، وعليه فصعوبة تحليل الديمقراطية التشاركية لا يخلو بدوره من صعوبات، لانه في الغالب تقترن صعوبة التطبيق مع صعوبة التحليل.

وفي هذا الصدد تظهر العديد من الإشكاليات المتعلقة بمشاركة المواطنين في الديمقراطية، تمس الاولى آثار المشاركة، من خلال التأثير على القرار، التغييرات لدى الافراد المشاركين والآثار البنيوية للمشاركة، وهناك المتعلقة بتأثير مقتضيات المشاركة، والمتعلقة بمأسسة المشاركة وتدوينها القانوني.

ثانيا: الديمقراطية التشاركية: تثبيت الحق في المشاركة

يتم تثبيت الحق في المشاركة عن طريق مأسسته والتمكين من ممارسته، ويظهر ذلك جليا من خلال برامج الأمم المتحدة للتنمية حينما قررت التشديد في تبني وتنفيذ برامج تنموية معينة متعلقة بالحوكمة خاصة لدول العالم الثالث، والتركيز على المشاركة وتوافق الآراء والاهتمام بالفئات المحرومة.

كما ان اعتماد المشاركة يفرض تغيير تقاسم السلطة، بإعطاء المجتمع المدني سلطة حقيقية في عملية صناعة القرار، حتى يتمكن من صياغة الخيارات ومتابعة تنفيذ وتقييم القرارات المتخذة، لذلك يجب قبول تعددية أشكال الشرعية من أجل التمكن من تثبيت الحق في المشاركة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن تثبيت الحق في المشاركة مرتبط بتحديين:

التحدي الأول: متعلق بتثبيت الثقة العامة في البنيات التمثيلية وتخفيض تمركز السلطة. ويتعلق بالثقة في المؤسسات والتسيير العمومي، والثقة من أجل تشكيل رابط بين الفاعلين المحليين المشاركين.

التحدي الثاني: يتعلق بتثبيت مشاركة الفئات المهمشة، خاصة منها مشاركة النساء.

وعليه فتثبيت الحق في المشاركة كهدف وضرورة للديمقراطية التشاركية، يمكن تجسيدع على مستوى البنى التشريعية ولكنه يواجه تحديات ومن الصعوبة تطبيقه في الواقع والممارسة.

خاتمة:

يتجلى لنا من خلال هذه الورقة البحثية أن الديمقراطية التشاركية كنمط جديد للديمقراطية تحتل مكانة هامة للدولة نظرا لما لها من دور كبير في التطور والرقي بحقوق المواطنين وإعطائهم دورا ومكانة في اتخاذ القرارات من خلال آلية إشراكهم في تسيير شؤونهم على المستوى المحلي، وبالتالي نخلص من خلال هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية:

- برزت الديمقراطية التشاركية ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية، ولكن لتتجاوز قصورها وعجزها، فالديمقراطية التشاركية هي مكمل للديمقراطية التمثيلية تسعى لتطوير التسيير المحلي عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

- الديمقراطية التشاركية هي عملية متجانسة وتفاعية تهدف إلى إضفاء معايير الشفافية والنزاهة، ترتبط أساسا باحترام مبادئ الحرية، الاستقلالية، والفاعلية والخروج من عجز الديمقراطية التمثيلية والتوصل لفض أزمة التنمية المحلية،

- إن الديمقراطية التشاركية ليست قواعد تصورية وحسب، بل تتضمن مستويات وآليات، وتختلف لاختلاف الأداة التي تم اختيارها، ويمكن التمييز بين أربعة (04) أربعة مستويات وهي: الإعلام، الاستشارة، التشاور واتخاذ القرار، ويمكن تحديد لكل مستوى مجموعة من الآليات الكفيلة بضمان مشاركة المواطن في التنمية المحلية، كما أن اعتمادها يتطلب آليات منهجية ودقيقة لممارستها واقعيا وتحقيقها، قصد إشراك المواطن في تسيير شؤونه المحليةّ، وذلك من خلال قنوات فعالة.

- ولتحقيق الديمقراطية التشاركية يجب تطوير النظام الديمقراطي بالبلد، وذلك من خلال توسيع مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية، بالإضافة إلى وجود إرادة سياسية صادقة لتبني الانفتاح وإطلاق الحريات، ووجود ثقافة سياسية تشاركية تعمل على إشراك الفرد والجماعات في الشأن المحلي، مما يجعل الأفراد يتمتعون بمواطنة كاملة.

تعتبر الديمقراطية التشاركية من أفضل الطرق والاستراتيجيات لإدارة وترشيد الشأن المحلي وتحقيق التنمية المطلوبة وتحقيق أكبر قدر من الرضا المجتمعي.

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

- سيباستيان لامي: تقرير بحث عن الديمقراطية التشاركية في التنظيم المدني، ترجمته عليا حمدان، جامعة البلمند: الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة، بيروت، 2009.
- عبد المالك زرد: الفاعل المحلي والسياسة المدنية بالمغرب، ط1، دار المغرب: المغرب، 2006.
- Alain Delcamp**:** Les institutions locales en Europe, PARIS, PUF, 1990.
- Rapport Mondial sur le development humain 2003, publié par le programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD) par ECONOMICA, USA
- UN, "People Matter Civic Engagement in public governance", World public Sector report, in "Wampler", 2000, New York, 2008.

- **المقالات:**

- الأمين شريط : الديمقراطية، الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق، مجلة الوسيط الجزائر، العدد 2 السداسي الثاني، 2008.
- إلياس ميسوم: الديمقراطية التشاركية: قراءة في المفهوم، مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 03، العدد 03، 2020
- بلفضل محمد/ صوفي بن داوود: آليات تفعيل الديمقراطية البيئية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلة 06، العدد 01، 2019.
- قاضي خير الدين: الديمقراطية التشاركية: براديغم جديد لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أكاديمية، العدد 02، 2014.
- محمد سنوسي: الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة في الجزائر: مدخل نظري، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15، فيفري 2018.
- مليكة سايل: دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 06، فيفري 2015.

-Emmanuel Picavet : Délibérationet Communication entre les institutions à propos de la répartition des pouvoirs, Archives de philosophie, N°02, 2011.

- **مداخلات**

- Loren CINI: Between Participation and Deliberation: toward a new standard for accessing

democracy? Paper presented at the 9th graduate conference in political philosophy, european university Florence, Italy, 4 - 6 july 2011.

- Olivier petit JEAN, concepts et histoire de la democratie participative, 2016, Sur le site : https://www.citego.org. Vu le 07/11/2021.

- **مو اقع الانترنيت:**

الهوامش:

(1)-عبد المالك زرد: الفاعل المحلي والسياسة المدنية بالمغرب، دار المغرب: المغرب، ط1، 2006، ص 19.

(2)-إلياس ميسوم: الديمقراطية التشاركية: قراءة في المفهوم، مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 03، العدد 03، 2020، ص 276.

-(03)Olivier petit JEAN, concepts et histoire de la democratie participative, 2016, pp 2-3, Sur le site: https://www.citego.org. Vu le 07/11/2021.

)4-(Loic Blondiaux, «L'idée de la démocratie participative: Enjeux, impenses et questions récurrentes, Paris, La découverte, 2004, p : 02.

(5)-الأمين شريط: الديمقراطية، الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق، مجلة الوسيط الجزائر، العدد 2 السداسي الثاني، 2008، ص 39. ص 46.

(6)-محمد سنوسي: الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة في الجزائر: مدخل نظري، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15، فيفري 2018، ص 15.

(7)-سيباستيان لامي: تقرير بحث عن الديمقراطية التشاركية في التنظيم المدني، ترجمته عليا حمدان، جامعة البلمند: الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة، بيروت، 2009، ص05.

(8)-مليكة سايل: دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 06، فيفري 2015، ص 142.

(9)-بلفضل محمد/ صوفي بن داوود: آليات تفعيل الديمقراطية البيئية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلة 06، العدد 01، 2019، ص 163.

-(10) Alain Delcamp**:** Les institutions locales en Europe, PARIS, PUF, 1990, P 87**.**

(11)-قاضي خير الدين: الديمقراطية التشاركية: براديغم جديد لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أكاديمية، العدد 02، 2014، ص 79.

(12)-المرجع نفسه، ص 79.

- (11) Emmanuel Picavet : Délibération et Communication entre les institutions à propos de la répartition des pouvoirs ,Archives de philosophie, N°02, 2011, p: 276.

(14)-قاضي خير الدين: مرجع سابق، ص 78.

)15 -(UN, "People Matter Civic Engagement in public governance" , World public Sector report, in "Wampler", 2000, New York, 2008, p: 162.

)16-(Rapport Mondial sur le développement humain 2003, publié par le programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD) par ECONOMICA, USA, P: 04.

)17-(Ibid, p : 30.